مستخلص

ساعدت الظروف المواتية التي سادت في الماضي العديد من المصارف على النمو وتحقيق الارباح دون ان يحقق ايا منها الابداع في العمليات والتسويق وذلك لمجموعة من الاسباب تعلقت بأنخفاض كلفة الاموال ومحدودية المنافسة , ولكن الجديد الذي يواجه العمل المصرفي هو المخاطر التي تتجه نحو الزيادة في النوع , وقوة التأثير على ربحية المصارف , نتيجة للانفتاح والعمل وفق اقتصاديات السوق مما يتطلب تطوير اساليب التنبؤ بصافي النقدية , وقياس كلفها الفرصية وتقديمها في تقارير استثناء ملائمة امام متخذ القرار للوصول الى تخفيض الكلفة الكلية لكل قرار يتم تنفيذه في ادارة السيولة لتحقيق الربحية والامان , قدم مفهوم واهمية الكلفة الفرصية للسلعة المصرفية في الفصل الأول كمقدمات استدلال لاتخاذها منطلقا لمنهجية البحث , بالاسترشاد بفرضية نصت على ان وجود خطة تنبؤية قصيرة الاجل للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة , يتم اعدادها وفق اسلوب علمي , يؤدي للوصول الى الحد المقبول اقتصاديا في التوفيق والمواءمة بين اهداف المصرف في السيولة والربحية والأمان . هذه الرؤية الاستراتيجية اعتمدت في البحث انطلاقا من ان الادارة الاستراتيجية عبارة عن انشطة تتعلق بالتحليل المستمر للموقف الحالي للمنظمة , وتغيره اذا تطلب الامر للتهيؤ لاستغلال الفرص المتاحة وتطوير مقدرتها للتعامل مع التغير ومع عدم التأكد المستقبلي , ومن ان قياس كلف الموارد وتحديد الكلفة الفرصية يؤدي الى زيادة كفاءة وفاعلية عمليات جودة السلعة المصرفية .
ومهمة اختبار الفرضية وزعت على ستة فصول اذ :
تضمن الفصل الاول مبحثين احدهما تناول مفهوم الكلفة الفرصية وطبيعتها واهميتها للمصرف , والآخر تضمن منهجية البحث والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث .
وتكون الفصل الثاني من مبحثين تضمن الاول دراسة الت دفقات النقدية الخارجة والتدفقات النقدية الداخلة والتنبؤ بها , اما الثاني فركز على مفهوم واستخدامات

واهمية كشف التدفق النقدي ومكوناته , واعد نموذج مقترح لهذا الكشف في الجانب التطبيقي , من بيانات التقرير السنوي لعام (2002) .
وتضمن الفصل الثالث ادارة السيولة في مبحثه الاول بينما ركز مبحثه الثاني على انواع الكلف المستخدمة في المصارف وقياسها تمهيدا لقياس الكلفة الفرصية للاموال والارصدة الموقوفة لدى المصارف المحلية او الديون متأخرة التسديد .
وتم استخدام نقاط مرجعية قطاعية وتأريخية لمقارنة النسب المستخرجة لتقويم اداء المصرف , وعرض سيناريو لتحليل فجوة الميزانية .
اما الفصل الرابع فعني بطبيعة ادارة موجودات ومطلوبات المصرف والعوامل المؤثرة فيها , وتصنيفها حسب استحقاقاتها للتأثير على فجوة الميزانية والتحوط من مخاطر اسعار الفائدة كرق ابة مسبقة لادارة الربحية , وكان ذلك في مبحثيه الاول والثاني .

اما الجانب التطبيقي فقد افرد له الفصل الخامس , وتطرق الفصل السادس الى الاستنتاجات والتوصيات , وكانت اهم النتائج التي تم التوصل لها هي وجود سيولة عالية منخفضة الكلفة في المصرف, نسبة منها لا بأس بها ايداعات مستقرة جميعها تمثل فرص استثمارية كامنة , بالاضافة الى تسرب نسبة كبيرة من هذه السيولة الى ميزانيات المصارف المحلية عن طريق الحسابات المتبادلة بشكل مخالف لما ورد في قانون التجارة ذي الرقم (30 لسنة 1984), مما اثر على اهدافه الاستراتيجية . تمت التوصية بضرورة العمل على تحليل وتصنيف الموجودات والمطلوبات وفق اسس التصنيف المطلوبة عالميا ومتطلبات لجنة بازل الثانية كخطوة اولى لابداء سيطرة معقولة ولادارة المخاطر المتنوعة التي تواجه الصناعة المصرفية , فضلا عن التوصية بأيجاد فرق عمل متخصصة تسير بالاداء وتت وجه به الى التحسين المستمر داخل عوامل النجاح الاساسية في الكلفة والنوعية والوقت والابداع , لأجل زيادة الارباح وتقديم خدمة مميزة للزبائن بما يحقق رضاهم والوصول الى تعظيم القيمة السوقية للمصرف .